الاسرائيلية. لان اسرائيل خلال الشهر الاول من الاحتلال أعلنت ضم القدس. وكان شعبنا في ذلك الوقت يعيش مرحلة ذهول كنتيجة لما أسفرت عنه حرب حزيران وحجم الاراضي التي تم احتلالها من قبل اسرائيل على مختلف الجبهات . وكان من اسباب هذا التحرك انه بعد اعلان اسرائيل لضمها القدس ، طلبها من دائرة الاوقاف الاسلامية كدائرة قائمة في مدينة القدس قبل الاحتلال ان تعتبر نفسها دائرة تابعة للحكومة الاسرائيلية . ووعيا من المسؤولين على دائرة الاوقاف على خطورة هذا الطلب ، تداعى من تواجد في المدينة المقدسة في ذلك الحين من العناصر القيادية والاجتماعية المسؤولة في ذلك البلد الى اجتماع لدراسة هذا الموضوع . وكان من نتيجة هذه الدراسة ان أعلن رفض هذا الطلب والاحتجاج على ضم المدينة المقدسة العربية وعلى رفض اي اعتراف بهذا الضم. وصدر بيان أعلن تشكيل المجلس الاسلامي الاعلى مستندا الى الشرعية الدولية التي تقضي بأنه لا ولاية لاسرائيل على المدينة المقدسة من زاوية القانون الدولي ، ومن الناحية الدينية لا ولاية لغير المسلم على المسلم . وعليه فان المجلس الاسلامي الاعلى الذي تشكل نتيجة هذا الاجتماع يعتبر نفسه مسؤولا عن دائرة الاوقاف والمحاكم الشرعية وشؤون المقدسات الاسلامية . حسب الفتاوى الشرعية التي تنص على مثل هذه الحالات عبر التاريخ الاسلامي الطويل .

على الاثر ، وبعد تشكيل المجلس الاسلامي الاعلى وصدور بيانه الذي كان اول بيان علني يعلن شجبه للاحتلال وضم القدس ، توالت برقيات التأييد لهذا المجلس من مختلف المؤسسات والهيئات ذات الصفة التمثيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واعلنت تأييدها لهذا المجلس وللوثيقة التي صدرت عنه والمتضمنة تشكيله ورفضه للاحتلال وضم مدينة القدس .

كان لتشكيل هذا المجلس كمبادرة شعبية جماعية تحدث في الشهر الاول من الاحتلال ، اثر كبير حيث تجاوبت معها الجماهير تجاوبا كاملا تجلى كما ذكرنا في برقيات التأييد وتجلى ايضا بامتناع جميع موظفي الاوقاف والمحاكم الشرعية في القدس والضفة الغربية عن التعامل مع الاحتلال كسلطة شرعية ، ورفضوا اعتبار انفسهم موظفين لدى سلطات الاحتلال ، واعلنوا ارتباطهم الوظيفي بالمجلس الاسلامي الاعلى الذي عرف فيما بعد بالهيئة الاسلامية في القدس . وبذلك استطاع المجلس الاسلامي الاعلى ان يصون دوائر الاوقاف وعقارات الاوقاف ومؤسسات الاوقاف الاسلامية وموظفي الاوقاف وموظفي المحاكم الشرعية في القدس وكافة مدن الضفة الغربية من الخضوع المباشر الى سلطات الاحتلال او الحكم الاسرائيلي . وكان هذا نصرا كبيرا سجله شعبنا لاهميته من الناحية السياسية والعقائدية . فكلنا يعلم ان معظم اراضي فلسطين اراض وقفية وان استيلاء السلطات الاسرائيلية على هذه الاراضي الوقفية يعني استيلاءها على تراب الوطن .

على اثر الضم وعلى اثر صدور هذه الوثيقة بدأ تحرك جماهيري حاولت سلطات الاحتلال ان تخنقه بالارهاب والضغط ، فقامت بنفي اربعة من اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى عن القدس وهم : المحامي ابراهيم بكر حيث كان يعمل مستشارا قانونيا لدائرة الاوقاف في القدس والذي نفي الى مدينة اريحا . والدكتور داوود الحسيني عضو المجلس الذي نفي الى مدينة الخضيرة ، ومحافظ القدس السيد انور الخطيب الذي نفي الى صفد ، وانا شخصيا نفيت الى طبريا . واستمر النفي المقرون بالاقامة الجبرية واثبات الوجود ثلاث مرات يوميا مدة ثلاث أشهر . وقد قات سلطات الاحتلال بهذا الاجراء في محاولة منها لارهاب الجماهير العربية في القدس ولارهاب اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى والحيلولة دون مواصلتهم الاحتجاج والاعتراض على الضم . غير أن